

## الفصل الثانى التفتيش بغير اذن

### أولا : التفتيش فى أحوال التلبس

تنص المادة ١/٤١ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو من النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون

ومؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان يستوى فى ذلك أن يكون القيد، قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود، لا يجوز اجراؤه الا فى حالة من حالات التلبس كما هو معروف قانونا، أو بإذن من السلطة القضائية المختصة •

وقد حددت المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية حالات التلبس بقولها

تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة. وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليه مرتكبها، أو اذا تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تقييد ذلك •

وقيام حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بنفسه أو ادراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير، شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه، مادام هو لم يشاهدها أو يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها • والتلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة •

وتقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها، وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها، ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

والمادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حرية المواطنين قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجرح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه، فإذا لم يكن حاضرا أجاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضاره، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا .

ومتى قامت حالة من حالات التلبس بالجريمة كما نص عليها القانون، وأدركها مأمور الضبط القضائي بمشاهدتها بنفسه أو ادركها بحاسة من حواسه جاز له القبض على مرتكبها وكل من شارك فيها وله في هذه الحالة تفتيشه .

وتقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش لتوافر إحدى حالات التلبس المنصوص عليها في القانون ومبلغ كفياتها تكون بداءة لرجل الضبط القضائي، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

#### احكام النقض . . .

• إذا كان الثابت مما أوردته الحكم بياننا للدعوي أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها وجدها جالسة ومعها المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجره على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده، فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بجيب بنطلونه على لفافه بها أفيون فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراء صحيحا فى القانون ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجره فى مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض

على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه.

الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٧٨

• إذا كان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا اذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكمنا خلف شجرة فشاهدا الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فرابهما أمره واستفسر أولهما عن شخصيته ووجهته استعمالا للحق المخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا تخلي الطاعن عن الجوال الذى يحمله وألقاه على الأرض طواعية واختيارا، فإن هذا التخلي لا يعد ثمرة اجراء غير مشروع وإذا ما كان الضابط الثانى قد عثر بالجوال اثر تخلي الطاعن عنه على مخدر فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ويستوي نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلي عنه باختياره، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش، وبإدانته الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه باختياره يكون سديدا فى القانون، والنعي عليه فى غير محله.

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧١

• الأصل هو أن لرجل السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة هذا الحق لمأموري الضبط القضائي وهو اجراء اداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها، مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش، فيكون هذا التفتيش فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة والقارؤها على الأرض دون اتخاذ أي اجراء من ضابط المباحث الذى كان دخوله المقهي مشروعا على ما سلف بيانه يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب قيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٢١/١٩٦٥ س ١٦ ق ١٨٥ ص ٩٧٤

• لا يجوز قانوناً تبرير التفتيش بمقولة أن المتهم كان فى حالة تلبس بجريمة سرقة ما دام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ولم يكن التفتيش حاصلًا على أساس أن هناك جريمة سرقة، بل على أساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٣٨ مج الربع قرن بند ١٥٦ ص ٤١١

• انه وان كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود فى المكان المأذون له بتفتيشه، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه فى الجريمة أو كانت الأحوال التى أحاطت به توجي بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٧٥

• إذا كان الحكم قد استظهر وجود الامارات الدالة على مساهمة المتهم فى الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه فضلاً عن ايراده الدلائل الكافية على قيام حالة التلبس فى حقه بما أفصح عنه من ظهور الارتباك عليه ومحاولته التخلص من علبة السجائر التى كانت معه ومحاولة ابتلاع شيء فى فمه، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الحادث بما لا تناقض فيه، فان ما يثيره الطاعن من بطلان التفتيش لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٧٥

• من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، والبت فى هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بأسباب سائفة تتوافر بها حالة التلبس بالجريمة التى تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم، واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين وكان القول بأن الطاعن ألقى المخدر لخشيته من رجلي الشرطة، فإنه يفرض صحته

ليس من شأنه أن يمحوا الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر أثر القائه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠ ص ٢٨٤

• متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة احراز مخدر، فانكشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضا لمأمور الضبط دون مسعي مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المضي في الإجراءات بشأنها، بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله، وانتهي أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ص ٩٧٦

• متى كانت مساهمة المطعون ضده في جريمة احراز المخدر قد ثبتت لمأمور الضبط من اقرار المتهم الآخر بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوي بطلانه لا بتناؤه على اذن غير مسبق بتحريات جديدة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا، يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ص ١٣١٨

• إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيده الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة، فإن القرار المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوي بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرغم من وجوده ما يبرره قانونا، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ س ٢١ ص ٢٥٥

• متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقومان بتفتيشه الا بعد أن رأياه رؤية عين حال أخذ مبلغ الرشوة من صاحب المصلحة فإن الجريمة تكون

فى حالة تلبس مما يخول الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة، ومن ثم فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان اذن النيابة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٩٨

• من المقرر أن تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها، وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها، ما دامت الأسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استنادا إلى أن الطاعن تخلى عن حيازته للمواد المخدرة عن طواعية وأن استيقاف الضابط للدراجة كان مشروعا، فان واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة لم تكن وليد قبض أو تفتيش وقع على الطاعن، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ قضائية جلسة ٦/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧١٩

• لما كان مفاد ما أثبته الحكم بيانا لواقعة الدعوى ايرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر اجراءاتها، أنه قام بما قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة اتجار فى المخدر وضبط المتهمين فيها، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي وإذ نمي إلى علمه من أحد المرشدين أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة وأنه اتفق مع المرشد على لقائه فى وقت ومكان عينهما انتقل مع المرشد متظاهرا بأنه قائد السيارة الأجرة ولما حضر الطاعن وركب مع المرشد فى سيارته وأخرج له طربتين من الحشيش واطمأن إلى وجود النقود المتفق عليها أشار إلى المتهم الثاني كي يحضر باقي المخدر، عندئذ ألقى الضابط القبض عليه، فان ما فعله يكون اجراء مشروعا يصرح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله وإذ كان الحكم قد استدل من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض على كل من ساهم فى ارتكابها، وتبيح تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة، فان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن

بطلان التفتيش يكون كافيا وسائعا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استطرد إلى القول بأن ظروف الواقعة لا تمكن الضابط من استصدار اذن من النيابة بالضبط، لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثيره على سلامة الحكم، ولا يغير مما أثبتته من أن الضبط قد تم والجريمة متلبس بها.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ قضائية جلسة ١٧/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٨٦

• لما كان من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعنة عقب اتمامها الإجراءات الجمركية وكان باديا عليها التعب والارهاق وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة في مكان حساس من جسمها حيث اعترفت له بذلك، فإن المظاهر الخارجية التى تتبىء بذاتها بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعنة وتفتيشها

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٤/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩

• متى اقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له باجرائه أن يفتش المطعون ضده إلا إذا توافرت فى حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه فى جناية احراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقا للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٧ من القانون المذكور، أو قامت قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئا يفيد فى كشف الحقيقة طبقا للمادة ٤٩ من ذات القانون.

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ قضائية جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤١٦

• من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذى يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو اجراء قصد به أن يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها لما كان ذلك، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى لملاحظة حالة الامن وأمرأ

الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام، فإن تخلى الطاعن عن اللفافة التى تحوى المادة المخدرة والقائها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعيه واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٩١

• إذا ضبط المخدر مع المَطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ٥/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٩١

• ان المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الاجراءت الجنائية المعدلين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حرية المواطنين قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجرح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، لأن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه، فإذا لم يكن حاضرا أجاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضاره، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته، تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ٢٣/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٣

• ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة لما كان ذلك، وكان الحال فى الدعوى المروحة انه لما دخل منزل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه وجده بفنائيه يجالس الطاعنين الآخرين، بينما كان الطاعن الثانى يحمل ميزانا باحدى كفتيه كمية مخدر من الحشيش ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة فى ذات الجريمة وهو ما يجوز معه لمأمورى الضبط القضائى القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تغاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها لو اردا على غير محل

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ قضائية جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ س ٢٩ ص ٨٣

• متى كان دخول الضابط، كشخص عادي، مع المرشد السري الذي سبق ترده على الطاعن في مسكن الأخير قد حصل بناء على اذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله، إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول، وانما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات التي عثر بها آثار المخدرات بعد ما كانت جنائية بيع المخدر متلبسا بها، بتمام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر الذي علم من المرشد أن الطاعن يحزره بقصد بيعه وحقن بعض المدمنين به، بل وحين صارت جنائية احراز ذلك المخدر متلبسا بها كذلك، حال ارتكاب الطاعن اياها بمحض إرادته لتسليم المبيع طواعية فان الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ قضائية جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ س ٢٩ ص ٧٢٧

• لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على انه متى صدر اذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه كما هو الحال في الدعوى المطروحة وكان ضبط المخدر مع المطعون ضده به استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهده وجودها لصدور اذن من النيابة العامة بذلك ومن ثم يكون الحكم قد قضى بغير ذلك قد خالف القانون ولما كان الخطأ قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يكون متعيينا مع النقض بالإحالة

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٢ قضائية جلسة ١٩٨٢/٣/١٤ س ٣٣ ص ٣٦٤

• لما كان الحكم الابتدائي لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي لما ترتب عليها وقد حصل أقوال شاهد الاثبات الرائد.. بما مؤداه أنه بعد أن استصدر اذن النيابة بتفتيش المتهم الآخر الذي قضت محكمة أول درجة ببراءته لما دلت عليه التحريات

من اتجاره فى النقد الأجنبى تمكن أثناء قيامه بالمراقبة من مشاهدة اللقاء الذى تم بين الطاعن ومصدره السرى وسلمه فيه النقد الأجنبى المضبوط فضلا عن سماعه اجزاء من الحديث الذى دار حول بيع هذا النقد واستبداله بنقد مصرى فان ما أورده الحكم من ذلك تتوافر به حالة التلبس بجريمة التعامل بالنقد الأجنبى لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع هذه الجريمة وقف عليها الشاهد بنفسه وأدرك منها بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً وقوعها، الأمر الذى يشوغ اتخاذ القبض والتفتيش قبل الطاعن ولولم يكن مأذونا من النيابة بتفتيشه لاقتصار الإذن على المتهم الآخر وذلك استنادا إلى حالة التلبس التى قامت فى حقه

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٢ قضائية جلسة ١٥/٤/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٤٩٠

• لما كانت المادة ٤١/١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو من النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الانسان يستوى فى ذلك أن يكون القيد، قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود، لا يجوز اجراؤه الا فى حالة من حالات التلبس كما هو معروف قانونا، أو بإذن من السلطة القضائية المختصة، وكان الدستور هو القانون الوضعى الاسمى، صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلتزام احتكام الدستور واهدار ما سواها، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٢ قضائية جلسة ٩/١١/١٩٨٢ س ٣٤ ص ٩٣٤

• لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه

بالجريمة، فإن لم يكن حاضرا، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته، تميز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض على الشخص، جاز تفتيشه، وان لم يجز القبض عليه، لم يجز تفتيشه، وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام جريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بحاسة من حواسه ولا يفتيه عن ذلك تلقى نبأ عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أم متهما يقر على نفسه، مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها

الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٢ قضائية جلسة ١٩٨٣/١١/٩ س ٣٤ ص ٩٢٤

٠ ان المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تخول لمأمور الضبط القضائي في الجنايات، والجنح التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا كانت في حالة تلبس أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ س ٣٥ ص ٢٢٢

٠ لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة من انه ليس في مجرد ما يعتري الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه.

الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/٢/٥ س ٣٦ ص ٢٠٩

٠ ان حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقا للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - الانتقال فورا إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها، فضلا عن انها - طبقا للمادتين ٣٤، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وان يفتشه.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ قضائية جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ س ٣٦ ص ٧٣٦

• لما كان الدستور قد نص في المادة ٤٤ منه على ان المساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدة مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تثبتق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى إليه وهو موضوع سره وسكنته، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس التي لا تجيز - وفقا لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد يؤكد ذلك ان مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس في حكمها، غير ان هذا الاستثناء قد أسقط المشروع النهائي لهذا المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه لما كان ذلك، وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة على عدم استثناء حالة التلبس في الضمانين اللذين أوردهما أي صدور أمر قضائي وأن يكون مسببا - فلا يسوغ القول باستثناء حالة التلبس في حكم هذين الضمانين قياسا على اخراجها من حكمها في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه، لأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أن القياس محظور لصراحة نص المادة ٤٤ سالفه البيان ووضوح دلالته ولا يغير من ذلك عبارة وفقا لأحكام القانون التي وردت في نهاية تلك المادة بعد ايرادها الضمانين المشار إليه ما، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى في اطلاق حالة التلبس من قيدهما، والقول بغير ذلك يفضى إلى اهدار ضمانين وضعهما الشارع الدستوري وتعليق اعمالها على ارادة الشارع القانونى وهو مالا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور، وانما تشير عبارة وفقا لأحكام القانون إلى الإحالة إلى القانون العادى في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بتفتيش المساكن وبيان كيفية صدوره وتسببها إلى غير ذلك من الإجراءات التي يتم بها هذا التفتيش لما كان ذلك، فان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ منه من صون حرمة المسكن واطلاق حظر دخوله أو تفتيشه الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون، يكون حكما قابلا للاعمال بذاته، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور

يبقى صحيحا نافذا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور لا ينصرف حكمها بدهاءة الا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذه الدستور ذاته، بغير حاجة إلى تدخل من الشارع.

الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ قضائية جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ س ٣٦ ص ١٠٢٧

• من المقرر أن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون، وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز اللجوء إليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنابة أو جنحة أو اشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز الأشياء تتعلق بالجريمة.. وفى جميع الأحوال أن يكون أمر التفتيش مسببا لم يتطلب تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثته فى هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ س ٣٨ ص ٨٣٥

• لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعنة الا بعد أن رأياها رؤية عين حال أخذها مبلغ الرشوة من المجندين الثلاثة، فان الجريمة تكون فى حالة تلبس مما يخول الضابطين حق القبض عليها وتفتيشها دون اذن من النيابة، ومن ثم فانه لا جدوى مما تثيره الطاعنة فى حدود بطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية.

الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ س ٣٩ ص ٨٥٩

ثانيا : التفتيش فى أحوال القبض الجائز

نص قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم، يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض

صحيحا كان التفتيش الذى يري من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص .

فكلما كان القبض صحيحا كلما كان التفتيش الذى يري من خول القبض اجراءه على المقبوض عليه صحيحا، لأن التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما، ضرورة أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرهما أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حرية بالاعتداء بما يكون معه من سلاح على من قبض عليه وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

فما دام القبض على المتهم قد حصل صحيحا فتفتيشه قبل إيداعه سجن القسم ممن خول حق القبض يكون صحيحا أيضا، بغض النظر عما إذا كان هذا السجن خاضعا لأحكام لائحة السجون أو غير خاضع .

ولأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بحيازة مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق، وله تقدير تلك الأدلة ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع

التفتيش الذى يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي انما هو التفتيش الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص، فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذى يقع على ذلك الشخص .

وقد خول الشارع فى المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه باحدي الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى، ومنها جريمة السرقة، وأن يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته، وتقدير تلك الدلائل

ومبلغ كفايتها يكون بدءا الضبط القضائي، على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

فتقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بدءا لرجل الضبط القضائي، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع

#### أحكام النقض ٠٠٠٠

• إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريية عندما حاول الهرب لمجرد سماعه للمخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك، وعندئذ أقر لهما باحراز المخدر ثم تبينا انتهاخا بجيبه، فكان لازم هذا الاقرار تحقيقا ما أقر به والتثبت من صحته وكان للمخبرين أن يقتاداه إلى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى منه المخدر الذي كان يحمله، فان الدفع يبطلان اجراء التفتيش يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٢٦

• تنص المادة ٣٤ إجراءات على أن لمأمور الضبط القضائي، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا ومنها الجنائيات والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية وفي خصوص الدعوى المطروحة أن محاولة المتهم، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه الهرب من المقهي أثناء مدهمة الضابط لها، ليس فيها ما ينبيء بوقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا، فانها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في محله، ويتعين رفض الطعن.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٢٣

• متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحا موافقا

للقانون، فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١٢١٧

• متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدي الغرف، وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئاً تحت قدميه فطلب إليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسري ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له، فإن مؤدي ما تقدم يدل بذاته بغض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر، مما يسوغ لرجل ٢٤ الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨ ص ١١١

• لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة إلى المتهم، إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها، ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجا لأثره.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٣١ ص ٩ ص ٨٤

• متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره، فإن ذلك يستتبع القبض عليه، استعمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط

الذى كان يتابعه بعد أن اشتبه فى أمره، فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره، ولا يوصف تخليه علن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٤٨

• مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جناية قتل وارتبائه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن ان جاز معه للضابط استيقافه فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه فى جناية تبرر القبض عليه وتفتيشه، وبالتالي يكون الحكم إذ قضي بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٢

• إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول فى اعترافه قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب فى انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول وقد وجد المتهم الثانى فعلا فى هذا المكان فيكون بذلك فى حكم المتهم الحاضر الذى تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه، ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائى لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذى توفرت الدلائل على اتهامه وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع للمأموري الضبط فى المادة ٣٤ المذكورة.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ س ١٠ ص ٩٣٠

• إذا كان الثابت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة وعندها دخل غرفة الشخص المذكور، فان هذا الذى أثبتته الحكم يوفّر لدى الضابط الدلائل الكافية التى تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا

مع المأذون بتفتيشه، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم فى الاسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده أفراد القوة.

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٨٣

• انه وان كان لرجل البوليس أومباشي المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم واحضاره تنفيذاً للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو ايذاء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد وإذ ما أسفر التفتيش فى هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح الاستشهاد به أما إذا كان التفتيش قد أجري من باديء الأمر بقصد البحث عن مخدر، فإنه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٦/٢ ص ٤٠٦

• إذا كان الضابط المأذون فى التفتيش لغرض معين قد شاهد عرضاً أثناء اجرائه جريمة قائمة فثبت ذلك فى محضره فلا يصح الطعن على عمله هذا بأن فيه تجاوزاً للاذن الصادر له إذا هو لم يقيم بأي عمل ايجابي بقصد البحث عن جريمة.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩ ص ٤٠٧

• متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية، فإنه يكون للضابط الذى باشره وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضبط الأشياء التى تظهر عرضاً أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ ص ٤٠٧

• لرجال البوليس دائماً حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض عليهم طبقاً للقانون، فكلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش صحيحاً والعكس بالعكس.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٨ ص ١٤٤

• لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون اذن من سلطة التحقيق الا فى الأحوال التى يخول القانون لهم فيها القبض عليه وهى التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة فى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ مج الربع قرن بند ١٤٥ ص ٤١٠

• انه كلما كان القبض صحيحا كلما كان التفتيش الذى يري من خول القبض اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ، لأن التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرهما أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما يكون معه من سلاح على من قبض عليه وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى أنه كلما يخوله القبض بالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه واذن فإذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت فى قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش الذى وقع على أثر القبض عليه يكون خاطئا .

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٥ ق جلسة ٤٥/٦/١١ مج الربع قرن بند ١٤٧ ص ٤١٠

• ما دام القبض على المتهم قد حصل صحيحا فى جنحة عسكرية فتفتيشه قبل ايداعه سجن القسم ممن خول حق القبض يكون صحيحا أيضا ، بغض النظر عما إذا كان هذا السجن خاضعا لأحكام لائحة السجون أو غير خاضع ، لأن التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما على اعتبار أنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه إذا ما سولت له نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته الاعتداء بما قد يكون معه من سلاح وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٤ مج الربع قرن بند ١٤٨ ص ٤١

• ليس من ريب فى أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانونا ، اعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٦ مج الربع قرن بند ١٥٥ ص ٤١١

• تجيز المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه فإذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه هو في حقيقته أمرا بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب، فان تفتيش شخص المتهم يكون صحيحا في القانون.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٤٢

• يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا، اعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٥٦

• من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق، وفقا للمادتين ٢٤ و ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية، فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون ومتى كان الحكم قد أورد قوله وحيث أن ايداع أي شخص حجز المركز أو القسم تمهيدا لعرضه على النيابة يقتضي تفتيش هذا الشخص قبل ايداعه دون حاجة في ذلك إلى الحصول على اذن من الجهة المختصة وتكون الإجراءات التي تمت في الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها، فان ذلك كاف في الرد على الدفع ببطلان التفتيش.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ص ٦٨٢

• من المقرر أن الفصل فيما إذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ، من الموضوع لا من القانون ومتى كانت المحكمة قد أقرته فيما اتخذه من اجراء فلا تجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بأن الضابط جاوز في تنفيذ ذلك لاجراء ما كان يقتضيه لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ص ٦٨٢

• لا محل للتحدي بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لأجراء القبض والتفتيش، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر فى سنة ١٩٧١ بعد أن أرسى القاعدة الأصلية، وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد الا بأمر يصدر من القاضي أو من النيابة العامة أعقت بأن ذلك انما يكون وفقا لأحكام القانون وإذ كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش بالتطبيق لحكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهو قانون قائم لم يتناوله الدستور بالالغاء أو التعديل، فان النعي على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ ص ٢٣ ص ٦٧٩

• إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة، وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة، فيكون انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر اجراء صحيحا فى القانون، إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها، مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه.

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ص ٢٤ ص ٢٣٤

• نص قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يري من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا، أيا كان سبب القبض أو الغرض منه، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص ولما كان البادى مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا على ما سلف بيانه فان تفتيشه بمعرفة الضابط قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ص ٢٤ ص ١٠٢٣

• لما كان مفاد ما قضي به نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحه دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان، فان حكم المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدني، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائي مسبب لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ لما كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها أن تفتيش مسكن الطاعن كان بناء على اذن تفتيش مسبب وكان الحكم قد عول في قضائه بادانة الطاعن من بين ما عول عليه على الدليل المستمد من ذلك التفتيش دون أن يرد على ما أثاره الطاعن في شأن بطلانه مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى، فان الحكم يكون معيبا بالتقصير الذي يبطله.

الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ س ٣٦ ص ١٠٢٧

• ان من حق مأمور الضبط الذي قام بضبط الطاعن، أن يجري تفتيشه، بمقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم، أن يفتشه، هذا إلى أن التفتيش في صورة الدعوى على السياق الذي أوردته المحكمة في معرض ردها على الدفع ببطلان التفتيش أمر لازم تستوجبه وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه، إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدي على من أجر ضبطه، بما عساه قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه.

الطعن رقم ٥٥٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٩ س ٣٧ ص ١٦٣

الطعن رقم ٤٠٦٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٣ س ٣٧ ص ٨٧٨

• لما كان الحكم المطعون بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله وحيث أن الغرض من التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريده مما عسي أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعد على الهرب، وهو مقيد بالغرض

منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش آخر والا كان ذلك التفتيش باطلا ويبطل معه كل دليل استمد منه وحيث أنه لما كان ذلك... وكان من غير المتصور أن يقتضي بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا أو عن أشياء قد تساعد على الهرب أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل علبة ثياب وهي لا تصلح لوضع أي منها داخلها، فإن ذلك التفتيش منه بالكيفية التي تم بها يكون متجاوزا للغرض الذي شرع من أجله ويكون استطلاع لغرض آخر وهو سعي من اجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بذلك النوع من التفتيش الأمر الذي يكون معه الدفع ببطلانه سديدا في القانون وحيث انه متى كان التفتيش الذي تم على المتهم... باطلا لما سلف بيانه فإن الدليل المستمد منه يضحى باطلا كذلك ويستطيل هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر نتيجة لذلك الاجراء الباطل، ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل، بما في ذلك شهادة من أجراه ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أي دليل صحيح على مقارفة المتهم ٢٤ / ١ للجريمة المسندة إليه ويتعين لذلك الحكم ببراءته عملا بالمادة إجراءات جنائية لما كان ذلك، وكان هذا الذي أورده الحكم سائغا وكافيا للقضاء ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده وصادف صحيح القانون، إذ أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على المطعون ضده الصادر ضده الحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة تمهيدا لاصطحابه إلى القسم وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ قانون الإجراءات، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون، هذا إلى أنه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدي على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه.

الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤ س ٣٨ ص ١١٩٠

• الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص، فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١ س ٣٩ ص ١١٥٩

### ثالثا : الرضاء بالتفتيش

الرضاء الذى يكون التفتيش به صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه، حاصلًا قبل التفتيش ومع العلم بظروفه ولا يجب أن يكون ثابتًا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه، كما يجب أن يكون الصادر منه الرضاء بالتفتيش قد رضي رضاء صحيحًا صادرًا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

والقيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التى أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاءا صريحا حرا لا لبس فيه حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد إتمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه ويستوي بعد ذلك أن يكون ثابتًا بالكتابة أو تستبين المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها .

#### أحكام النقض . . .

• يجب فى الرضاء الحاصل من صاحب المنزل بدخول البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلًا قبل الدخول، وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد اجراءه لا يملك ذلك قانونًا.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٧/٤/١٩٢٩ مج الربع قرن بند ١٦٧ ص ٤١٢

• الرضاء الذى يكون التفتيش به صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه، وحاصلًا قبل التفتيش ومع العلم بظروفه ولا يجب أن يكون ثابتًا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه، بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها.

الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٤٢ مج الربع قرن بند ٨٦١ ص ٤١٢

• لا يصحح التفتيش الباطل القول بأنه حاصل عن رضا منسوب لابن الطاعن، ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضي رضاء صحيحًا صادرًا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٥١ مج الربع قرن بند ١٧١ ص ٤١٣

• يكفي في الرضا بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٢٧

• لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد إمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه، ويستوي بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها، كما أنه من المقرر أيضا أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدي فيها لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على المفردات أنه أثبت بمحضر الضبط أن المطعون ضده قد سمح بتفتيش مسكنه وحرر على نفسه اقرارا بموافقتة على هذا التفتيش أرفق بالأوراق وأن محامي الطاعن تقدم بمذكرتين صرح له بتقديمهما أمام محكمتي أول وثاني درجة ضمنهما دفاعه المشار إليه بأسباب الطعن وكان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنائي المؤيد له لم يعرضا لمشروعية التفتيش المستفادة من الرضا الحاصل من المطعون ضده بتفتيش مسكنه وأغفلا دفاع الطاعن في هذا الشأن ايرادا له وردا عليه، بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة وقد أبدي أمامها مؤيدا بدليله أن تعرض له وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور والاخلاء بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣ س ٣٥ ص ٢٧٨

• لما كانت المحكمة قد استخلصت في حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائغة التي أوردتها أن رضاء الطاعن بالتفتيش كان غير مشوب وأنه سبق اجراء التفتيش وكان الطاعن يعلم بظروفه ومن ثم فان تفتيش الضابط للطاعن وضبط المخدر معه يكون صحيحا ومشروعا ويكون الحكم إذ اعتبره كذلك ودان الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون في شيء، ويكون

النعي عليه فى هذا الصدد فى غيره محله.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢ س ٣٧ ص ٦٨٨

• قبول الطاعن ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة إلى جدة يفيد رضاه مقدما بالنظام الذى وضعته الموانى الجوية لركوب الطائرات صوتا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف فإذا كان من مقتضى هذا النظام تفتيش الأشخاص والأمتعة عند ركوب الطائرة، فان اقتياد أمين الشرطة المكلف بتفتيش الركاب للطاعن بعد أن أحس بوجود انتفاخ حول وسطه إلى الضابط الذى لا يمارى الطاعن فى أنه يعمل بإدارة العمليات بميناء القاهرة... الجوى ثم تفتيشه وضبط طربتين من الحشيش حول وسطه وأخريين داخل حذائه يكون صحيحا على أساس الرضا به مقدما من صاحب الشأن رضاه صحيحا.

الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٤ س ٣٧ ص ٣٧٣

رابعا : تفتيش السيارات والمزارع

القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها فإذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها •

فالتفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة أما التفتيش الذى يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة، ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور، ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى فالتفتيش الذى يقع فى سيارة واقفة فى الطريق لا يحرمه القانون، والاستدلال به جائز.

ومجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهو سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة

تنفيذ القوانين واللوائح فى شأنها واتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم فى دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون .

مفاد المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إيجاب اذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما أراد حماية المسكن فقط، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

والدفع ببطلان التفتيش قد شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل من غير حائزها اعتبارا بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك، وان الصفة تسبق المصلحة، فان لم يثره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بالتعبية وحدها .

أحكام النقض ٠٠٠

• ان القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها فإذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٦٢

• ان ايجاب اذن النيابة فى التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ولكن هذا الإذن ليس ضروريا فتفتيش مزارعهم غير المتصلة بالمساكن لأن القانون انما يريد حماية حرم السكن فقط فقد نصت المادة ( ٥ ) من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا فى الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجاني بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الفرق ونصت المادة من قانون تحقيق الجنايات على أن للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين

بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك وظاهر من هذه المادة أو النذب لا يكون الا عند تفتيش منازل المتهمين ولذلك فلا يكون هناك بطلان إذا قام البوليس بدون اذن من النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ مج الربع قرن بند ٥٧ ص ٤١١

• ان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة أما التفتيش الذى يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة، ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور، ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى فالتفتيش الذى يقع فى سيارة واقفة فى الطريق لا يحرمه القانون، والاستدلال به جائز.

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ مج الربع قرن بند ١٥٩ ص ٤١١

• ان التفتيش المحظور على مأمورى الضبطية القضائية اجراؤه الا بترخيص من القانون أو بإذن من السلطة القضائية هو الذى يقع فى منزل أو على شخص، أي الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو لحرية الأشخاص أما التفتيش الذى يقع على شيء كمقطف أو سلة فى الطريق العام، فلا يعد باطلا ولو حصل فى غير حالة التلبس بالجريمة وبدون اذن من النيابة.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ مج الربع قرن بند ١٦٠ ص ٤١٢

• ان بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون وانما هو ضرب من ضروب التحري عن مالکها عله يهتدي إلى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه فى ذلك فإذا هو وجد فى هذه السلة مخدرا حشيشا وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة فى تهمة احراز الحشيش الموجود بها كان حكمها فى محلة.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٦ مج الربع قرن بند ٤١٢ ص ١٦٢

• من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي، في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة، فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها، إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون، طالما هي في حيازة أصحابها.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ ص ٥

• مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه، لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ ص ٥٠

• الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه وله أصل في الأوراق أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزيل أحد المعتقلات، وقد اعترف الثاني بأنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة، فإن هذه الحماية تسقط عنها.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ ص ٣٢٠

• مفاد المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن ايجاب اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ص ٣٩٨

• انه وان كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين أبطل اذن النيابة العامة بالتفتيش

لصدوره قبل الحصول على الطلب من وزير الخزانة الا انه فاته أن يعرض لمشروعية اجراء تفتيش زراعة المطعون ضده، استنادا إلى الحق المقرر أصلا لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٨٩٩

• من المقرر أن ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما أراد حماية المسكن فقط، وبالتالي تفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه حين انتهى إلى التقرير بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده تأسيسا على بطلان التفتيش الذى أجراه الضابط دون استئذان النيابة العامة فى ذلك ودون قيام حالة التلبس رغم أن الثابت من المعاينة أن الشجيرات ضبطت بحقل المطعون ضده وهو غير ملحق بمسكنه، قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ولما كان من شأن هذا الخطأ القانوني التفات الأمر المطعون فيه من مناقشة الموضوع، فانه يكون مع النقض اعادة القضية لمستشار الاحالة.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ س ٢٥ ص ٥٨

• من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات انما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار كالسيارة التى ضبط بها المخدر فان من حق مأموري الضبط القضائي ايقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور لما كان ذلك، وكان الثابت

من مدونات الحكم المطعون فيه نقلا عن أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات، أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تخلي المطعون ضده عن اللفافة التي كان يضعها على فخذه أثناء ركوبه السيارة والتي التقطها رئيس القسم وتبين من فضه لها أنها تحوي جوهرًا مخدرًا، وكان ذلك اثر مشاهدته لرجال القسم عند فتح باب السيارة وارتبائه ولم يكن نتيجة سعي الضابط للبحث عن جريمة احراز المخدر، وأن أمر ضبط هذه الجريمة انما جاء عرضا ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة متلبس بها، فان الحكم المطعون فيه إذا التفت عن هذا النظر وقضي ببطلان القبض والتفتيش، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ص ٧٧٨

• لما كان الطاعن لا يجادل فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة قد أصدرت قبل ضبط الواقعة اذنا بضبطه وتفتيشه، وتفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه أو يحرزه من مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وأن المخدرات المضبوطة قد عثر عليها بداخل السيارة الخاصة التي كان يستقلها وحده وبتفتيشها عند ضبطه وهو يترجل منها، فان هذا التفتيش يكون قد تم صحيحا منتجا لآثاره يستوي في ذلك أن تكون هذه السيارة مملوكة للطاعن أو كان مجرد حائز لها وحده، لما هو مقرر من أن التفتيش المحظور، هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص المتهم، فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك، ومن ثم يكون منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ س ٣٥ ص ١٤٩

• من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ولما كان الحكم قد أثبت أن السيارة في حيازة الطاعن وأنه قبيل الضبط كان يقودها وأوقفها قرب

مسكنه وفتح حقيبته وبدأ يستخرج بعض محتوياتها جركن ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازته لها وفي أن يوجه إليه الإذن فى شأن تفتيشها، وبهذا يكون الإذن قد صدر سليما من ناحية القانون وجري تنفيذه على الوجه الصحيح، مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلا يصح الاستناد إليه فى الإدانة.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ س ٣٨ ص ٨٣٥

• ان الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل من غير حائزها اعتبارا بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك، وان الصفة تسبق المصلحة، فان لم يثره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بالتعبية وحدها.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١ س ٣٩ ص ١١٥٩

• من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات انما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون، طالما هى فى حيازة أصحابها أما السيارات المعدة للإيجار كالسيارة التى كان يستقلها الطاعن، فان من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.

الطعن رقم ٢٨٢٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ س ٤١ ص ١٠٩٤

#### خامسا : التفتيش الاداري

لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الأوقات التى تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة، الا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن فى الأوقات التى لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها •

فالشارع قد أجاز لمأموري الضبط القضائي دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ

القوانين واللوائح، انما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا، ولا يشمل من حيث الزمان الا أوقات العمل دون الأوقات التى تعلق فيها، ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التى تخرج عن هذا النطاق، وعللة الإجازة أن المحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تعلق فى وجه مأموري الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس

ويتبين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدي الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدي الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانوني للمباديء المقررة فى القانون المذكور، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركي فيها فى الحدود المعرف بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

وكذلك تنص المادة ٢٣ من القانون ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول على أن يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين

يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وفي سبيل ذلك لا يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجري خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات .

والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد نص في المواد ٥ و ١٢ و ١٥ و ٤٣ و ٤٦ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٧٤ و ٨٤ و ١٠٧ و ١١٠ على أن تخضع للضرائب الجمركية البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية الا ما يستثني بنص خاص ولا يجوز الافراج عن هذه البضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب وانه تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها ، أما البضائع التي يسمح بها بقبود معينة فلا يسمح بإدخالها أو بإخراجها الا إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة ، ويجب تقديم بيان تفصيلي شهادة إجراءات عن أية بضاعة ولو كانت معفاة من الضرائب الجمركية قبل البدء في إتمام الإجراءات ولا يجوز تعديل هذا البيان بعد تقديمه الا بعذر مقبول وترخيص من مدير الجمرک المحلي وقبل تحديد الطرود المعدة للمعاينة ويتولى الجمرک بعد تسجيل هذا البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمة منشأتها ، وله إعادة المعاينة ما دامت البضاعة رقابته ، وله أن يحلل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، وأن يتلف المواد التي يثبت التحليل ضررها ، وأنه لا تقبل البضائع في المستودع العام أو الخاص ما لم يقدم عنها بيان وتتم معاينتها كما نص على وجوب معاينة الأمتعة الشخصية للموظفين الأجانب العاملين في البعثات التعليمية أو القنصلية والأشخاص القادمين إلى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى ، وللمسافرين ، على الرغم من إعفاء تلك الأمتعة من الضرائب الجمركية إذا توافرت شروط معينة وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين انما هو نوع من التقصي أو البحث لأغراض اقتصادية ومالية أو تتعلق بالصحة والوقاية العامة ، تغيا منه الشارع

تحصيل ما يستحق على تلك البضائع والأمتعة من رسوم للخزانة العامة أو منع دخول أو خروج ما هو محظور استيراده أو تصديره أو ما قد يكون غير مستوف للشروط والأوضاع والأنظمة المقررة فى القوانين، وأما قد يكون ضارا، وهي تجريه دون توقف على رضاء ذوي الشأن أو توافر مظاهر الاشتباه فيهم، بوصفه تفتيشا اداريا لا تتقيد بموجبه المادة ٤١ من الدستور بالنسبة للتفتيش بمعناه الصحيح من ضرورة استصدار أمر قضائي يؤكد ذلك أن قانون الجمارك سالف الذكر قد خول فى المادة ٢٦ منه جميع موظفي الجمارك الحق فى اجراء هذا التفتيش ولم يقصره على من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي منهم وهم أولئك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة وفق نص المادة ٢٥ من ذلك القانون وهو شرط لازم فيمن يجري التفتيش القضائي وقد كان القانون ٩ لسنة ١٩٥٠ فى شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على استقلال بعض الأحكام الاجرائية الواجب إتباعها فى سبيل اجراءات القبض والتفتيش وغيرها بنص فى المادة السابعة منه على اعتبار جميع موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، ثم ردد القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضفي فى المادة السادسة منه صفة الضبط القضائي على مأموري الجمارك، وعلي كل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد إذ أنه من بعد القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ناصا فى المادة ٢٥ منه على أن يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك فى حدود اختصاصهم وفي المادة ٢٦ منه التالية لها على أن لموظفي الجمارك الحق فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية.. ثم صدر فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وعمل به من تاريخ نشره فى الثالث والعشرين من الشهر ذاته، محددًا الوظائف التى يتمتع شاغلوها بصفة الضبط القضائي، فانه من تاريخ صدور هذا القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي، تكون صفة مأمور الضبط القضائي قد انحسرت عن من لم ترد وظيفته به، ومع ذلك يظل قائمًا حقه فى اجراء التفتيش طبقا لنص المادة ٢٦ سالفه البيان التى أطلقت لجميع موظفي الجمارك ذلك الحق ولو لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي .

وعلى ذلك فإن ما تجرّيه سلطات الجمارك من معاينة البضائع، وأمتعة المسافرين هونوع من التفتيش الاداري الذي يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذي عناه الشارع فى المادة ٤١ من الدستور وقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ قد قصر حق اجراء هذا النوع الخاص من التفتيش على موظفي الجمارك، فان مفاد ذلك أن يبقي سائر مأموري الضبط القضائي فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية خاضعين للأحكام العامة المقررة فى هذا الشأن فى الدستور وقانون الإجراءات الجنائية .

والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على أنه لضابط السجن حق تفتيش أي شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن، سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم .

والمادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجون تنص على أنه لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون فى أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجون حيازتها أو إحرازها .

## أحكام النقض ٠٠٠٠

### التفتيش الوقائي

• من المقرر أنه ما دام من الجائز قانونا لمأمور الضبط القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن تفتيشه قبل ايداعه سجن المركز تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم، لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدي على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو نحوه لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة، إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به فى الحكم وإذ كانت جريمة التعدي التى قارفها الطاعن قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تجاوز عشرين جنيها أو أحدي هاتين العقوبتين، فانه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها ٤٦ ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه، اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراؤه على المتهم المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه، وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص.

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ قضائية جلسة ١٩٨٥/٥/٩ س ٣٦ ص ٦٤٣

### التفتيش الا دارى

• إذا كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال أن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف معاون المباحث الذى له قانونا حق تفتيش الركاب وانتهى إلى رفضه وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان موضوع الدليل من أوراق الدعوى، ما دام له أصل ثابت فيها وكان يبين من المفردات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه، وكان هذا الحق مخولا له

قانونا، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد اقتنعت بهذه الأقوال.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ١٩٦٢/٤/٢٤ س ١٣ ص ٤١٨

• تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول المنطبق على واقعة الدعوى على أنه : يكون لموظفي إدارة رسم الإنتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه، صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحل المرخص بها وتفتيشها، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معاينة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجر خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة، ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش إلا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الإنتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حرر محضر التفتيش، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الإنتاج، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير إلى أنه مدير هذا المكتب ما يشير إليه، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ س ١٠ ص ٥٢٥

• يعتبر قتال السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٢ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلا في نطاق الدائرة الجمركية، وهي صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية، معاقبا عليها بمقتضى القانون العام، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٣٦

• ان لائحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يتولون عملهم فيها فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جرائم غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته لم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢٤ مج الربع قرن بند ١٩١ ص ٤١٥

• ان من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه إلى جهة الاختصاص فإذا ضبط جندي من قوة خفر السواحل مخدراً فى وعاء من الصفيح كان مخبأً فيه بدائرة المراقبة الجمركية التى يعمل فيها والتى يخضع فيها نقل البضائع لاجراءات وقيود معلومة، فهذا الضبط يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٦/١٧ مج الربع قرن بند ١٩٢ ص ٤١٥

• ان لائحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية فإذا عثر عليهم أثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة، لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاماً باعتبار موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، ولا تفرق بين الموظفين منهم فى الإدارة العامة أو فى قوة حرس الجمارك والمرسوم الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ لم يرد شيئاً على سلطة ضباط حرس الجمارك فى خصوص الأعمال التى تدخل فى نطاق وظيفتهم، بل هو يضيف عليهم صفة مأمورى الضبطية القضائية